MENA OBSERVATORY
ON RESPONSIBLE AI
مرصد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للذكاء الإصطناعي المسؤول

البيانات والإدماج في الاقتصاد الرقمي:
منظور منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

نماذج العمل الجديد
والإدماج في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

The American University in Cairo
Onsi Sawiris School of Business
Access to Knowledge for Development Center

تعزيز الدمج في اقتصاد المنصات التونسي: موجز سياسات

تعزيز الدمج في اقتصاد المنصات التونسي: موجز سياسات

أسماء بن حسن وجيكوب إيمونت

تم إعداد هذا التقرير بدعم من مركز إتاحة المعرفة من أجل التنمية (A2K4D) في كلية أنسي ساويرس لإدارة الأعمال بالجامعة الأمريكية بالقاهرة كجزء من مشروع بعنوان: "العمل الجديد والبيانات والإدماج في الاقتصاد الرقمي: منظور الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، بمنحة من مؤسسة فورد.
الآراء الواردة هنا لا تمثل بالضرورة آراء المركز ومؤسسة فورد.

المقدمة

أكثر من 40 عامًا مرت منذ أن استخدمت منظمة العمل الدولية مصطلح "القطاع غير الرسمي" لأول مرة لتعريف مليارات العمال غير المحميين الذين يعملون في مؤسسات -وإن كانت قانونية- غير مسجلة تعمل خارج الهياكل الاقتصادية الرسمية. منذ ذلك الحين، شهدت اقتصادات العالم، الكبيرة منها أو الصغيرة، ازدهارات وانهيارات. لكن تظل أقل الدول نموًا وأكثرها عُرضة تلك التي تسجل أعلى معدلات في قطاع العمل غير الرسمي.

يعد اقتصاد المنصات -الذي يشير إلى الأنشطة الاقتصادية التي تشمل العمل عبر المنصات، مثل المعاملات بين المشتري والبائع أو مقدم الخدمة التي تتم عبر تطبيق أو موقع إلكتروني أو سوق إلكترونية- واحدًا من هذه المجالات التي تشهد توسعًا في الاقتصاد غير الرسمي.

شهدت تونس، والتي شأنها شأن العديد من الدول النامية، في السنوات الأخيرة ارتفاعًا في نشاط اقتصاد المنصات، إلا أن الحكومة لم تتخذ خطوات تذكر لاستكشاف تأثيرات هذا النوع الجديد من العمل. شهد اقتصاد المنصات، الذي كان يشهد بالفعل تزايدًا لكنه شهد نموًا كبيرًا خلال جائحة كوفيد-19، منذ بدايته محاكاة لممارسات التوظيف في القطاع غير الرسمي. فإلى جانب أن العديد من عاملي المنصات يعملون بشكل غير رسمي، طُوِّرت العديد من المنصات بطريقة تبني على الهياكل التقليدية للعمل غير الرسمي من خلال نقل المخاطر والمسؤوليات التي تقع عادة على عاتق أصحاب العمل إلى العمال.

يقدم موجز السياسات هذا لمحة عامة عن الاقتصاد غير الرسمي واقتصاد المنصات والترابط فيما بينهما في تونس. واستنادًا إلى نتائج مسح لعمال المنصات التونسيين، ومحادثات مع مجموعات تركيز، ومقابلات مع خبراء القطاع، نقدم توصيات لصانعي السياسات الذين يعملون على تحسين دمج اقتصاد المنصات والقوى العاملة غير الرسمية في تونس.

الاقتصاد غير الرسمي في تونس

تواجه تونس منذ ثورة 2011 تحديات اقتصادية واجتماعية مستمرة. يتسم الاقتصاد التونسي باختلالات على مستوى الاقتصاد الكلي، وانخفاض مستويات الدمج، وارتفاع معدلات البطالة، والنمو البطيء. يُعزى جزء من هذه التحديات إلى الاقتصاد غير الرسمي الواسع في تونس، والذي يُقدر بحوالي 45% من القوى العاملة في البلاد. ورغم الدعوات المتكررة من داخل تونس ومن قبل المنظمات الدولية لاتخاذ خطوات لمعالجة مشاكل الاقتصاد غير الرسمي، إلا أن تنفيذ ذلك أصعب مما يبدو، نظرًا لتعقيد وتنوع هذا القطاع في طبيعته، إذ يشمل الاقتصاد غير الرسمي عمالًا في قطاعات وظروف متعددة، ولا يمكن تصنيفه ضمن هذه الثنائية، فقد يلجأ العمال الرسميون إلى عدم الإبلاغ عن جزء من دخولهم لتخفيف الأعباء الضريبية، في حين قد يسجل العمال غير الرسميين أنشطتهم لدى بعض الهيئات الحكومية دون غيرها.

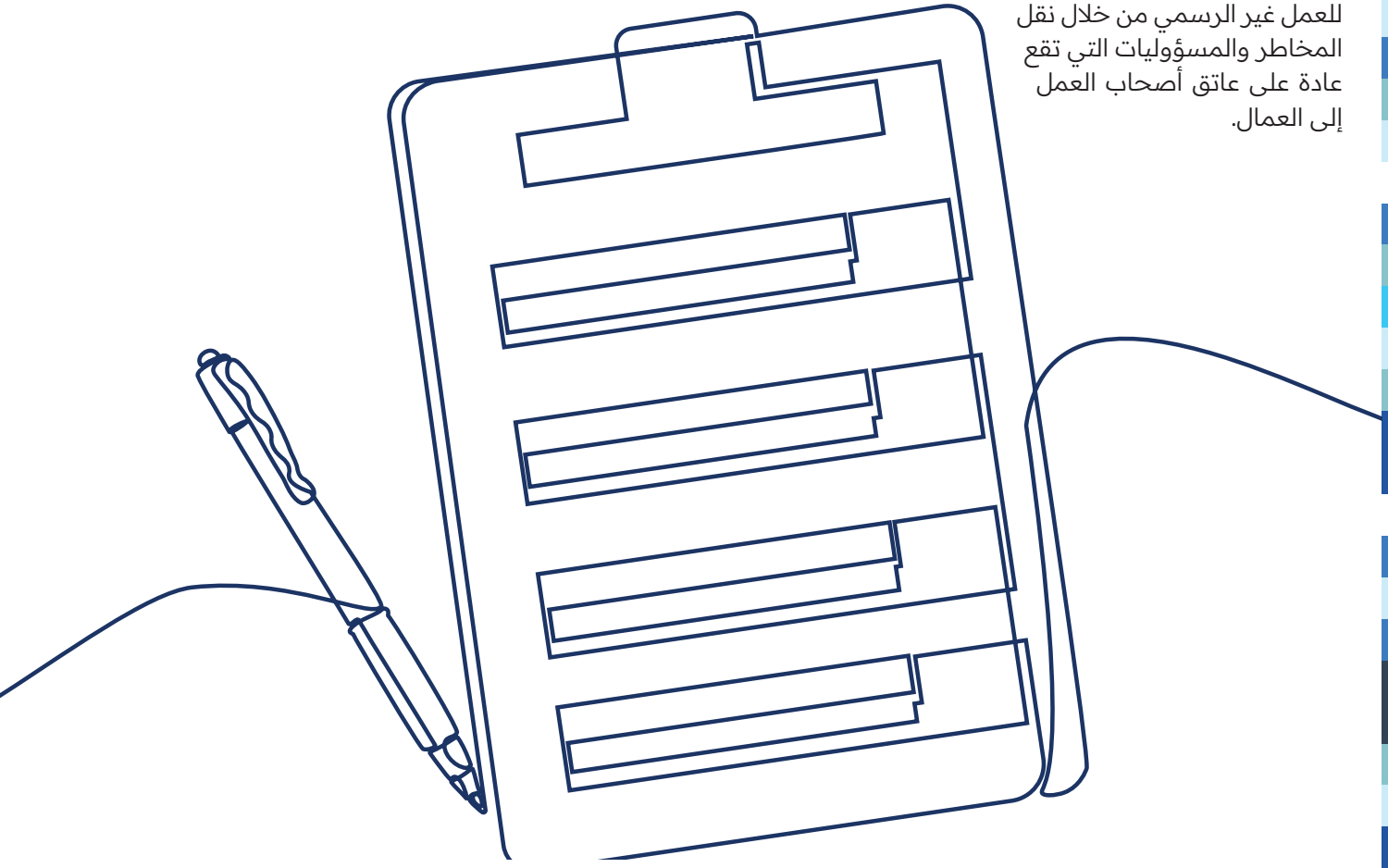

ومع ذلك، تبقى معالجة الاقتصاد غير الرسمي في تونس ضرورة ملحة نظرًا لأوجه الضعف والوهن التي يواجهها العمال غير الرسميين. فبدون تسجيل أو تنظيم، يفتقر العمال التونسيون غير الرسميون إلى شبكات الأمان الاجتماعي الأساسية، بما في ذلك التغطية الطبية والتأمين الاجتماعي، كما يواجهون مخاطر عمل أكبر من نظرائهم في القطاع الرسمي، وغالبًا ما يعملون في ظروف غير آمنة دون رقابة حكومية أو دعم نقابي يمكّنهم من التصدي للتهديدات التي تمس سلامتهم ومصدر رزقهم.

اقتصاد المنصات

يشمل العمل عبر المنصات العديد من الأنشطة الاقتصادية، والتي تتضمن بشكل أساسي العمل الميداني عبر المنصات، مثل خدمات النقل والتوصيل، والعمل السحابي (على الكلاود) عبر المنصات، مثل الخدمات المقدمة عبر الإنترنت. شهدت تونس نموًا كبيرًا في كلا النمطين الرئيسيين لعمل المنصات، خاصة بعد زيادة الاعتماد على الخدمات الرقمية والتطبيقات خلال جائحة كوفيد-19. ومع ذلك، لم يحظَ وضع اقتصاد المنصات في تونس وتأثيراته على سوق العمل بدراسة أو أبحاث تُذكر. علاوة على ذلك، لم تتخذ الحكومة التونسية أي إجراءات تستجيب لظهور اقتصاد المنصات، إذ لم تسعَ الجهات الرسمية إلى جمع معلومات تتعلق بعمل المنصات، ما دفع شركات المنصات والعاملين بها إلى محاولة مواءمة أنشطتهم مع الأطر التنظيمية القائمة، على الرغم من صعوبات أو حتى استحالة ذلك في بعض الأحيان.

يشير ما تَوفَّر من الأبحاث إلى أن هناك ترابطًا وثيقًا بين اقتصاد المنصات والاقتصاد غير الرسمي. فمثل العديد من العمال غير الرسميين، أظهرت دراسات عمل المنصات في تونس أن عمال القطاع يواجهون العديد من المخاطر أثناء عملهم، بما في ذلك مسألة السلامة، وعدم دفع الأجور المستحقة مقابل الخدمات المقدمة، والإساءة وسوء المعاملة. يفتقر هؤلاء العمال إلى شبكة أمان. فإذا تعرضوا لإصابة أو مرض يمنعهم من العمل، لا يحق لهم الحصول على أي تعويض من المنصة، ولا يحق لهم المطالبة بالحماية الاجتماعية. إضافة إلى ذلك، ومثل العمل غير الرسمي، فإن عمل المنصات مصمم بشكل عام لنقل التكاليف والمسؤوليات إلى العمال. فبينما قد تقدم الشركات التدريبات والتأمينات والمزايا الأخرى، تميل المنصات إلى تحميل العمال هذه الأعباء. وبدلاً من توظيف قوة عاملة قادرة على تحمل التقلبات الاقتصادية على المستوى الكلي، تدير العديد من شركات المنصات المخاطر من خلال نموذج "العمل حسب الطلب"، معتمدين على عمالة مكونة من متعاقدين لا يُضمن لهم الحصول على عمل مستقر.

خصائص عمل المنصات في تونس

من أجل تحليل خصائص عمل المنصات في تونس وتقاطعاته مع الاقتصاد غير الرسمي، قمنا بإجراء مسح للعاملين في كل من العمل الميداني والسحابي عبر المنصات، كما نظمنا مجموعات بؤرية وأجرينا مقابلات مع أصحاب المصلحة والخبراء في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. تشير النتائج الكاملة لدراستنا بعنوان "أشكال جديدة من العمل، أشكال قديمة من الاستغلال: تحليل اقتصاد المنصات والاقتصاد غير الرسمي في تونس" إلى أن عمال المنصات التونسيين يقبلون بأجور منخفضة، في ظل غياب للمزايا أو الحماية، وعدم توفر فرص للنمو

في مستقبل عملهم، وذلك بشكل رئيسي لأن فرص العمل البديلة المتاحة في الاقتصاد التونسي المتعثر قليلة جدًا.

غالبية العاملين الذين شملهم المسح من المشاركين في العمل الميداني والسحابي شبابًا وعازبين، لكن اتسمت كل مجموعة بسماتها الخاصة. يميل العاملون في العمل السحابي إلى أن يكونوا إما حاصلين على شهادات جامعية أو طلابًا يعملون في عمل المنصات بدوام جزئي. بينما يعمل العاملون ميدانيًا لساعات أطول في العموم، أحيانًا ستة أو سبعة أيام في الأسبوع، ولا يتعامل العديد منهم، خاصة سائقي التوصيل، مع المنصة مباشرة، بل يتعاملون مع وسطاء يأخذون جزءًا من أرباحهم ويفرضون عليهم طبيعة العمل.

كشفت الدراسة كذلك أن جميع العاملين الذين شملهم المسح تقريبًا يعملون بشكل غير رسمي. ورغم أن الكثيرين منهم يرغبون أو حتى أبدوا اهتمامًا بتقنين عملهم، إلا أن قلة منهم كانت على دراية بكيفية القيام بذلك. أشار عدد أقل إلى إمكانية طلب الدعم من المنصة في هذا الشأن. وأوضحت المقابلات مع الخبراء أن هذا الأمر ليس مصادفة، فالحكومة التونسية لم تتخذ أي إجراء لتنظيم اقتصاد المنصات، ما يعني أن العبء يقع على عاتق المنصات والعمال للتعامل مع أنظمة الضرائب وبرامج الحماية الاجتماعية التي لم تُصمم لملائمة أوضاعهم، وهو ما يدفع الكثيرين إلى تجنب المحاولة من الأساس.

الاستنتاج وتوصيات السياسات

بناءً على نتائجنا وتحليلنا، لدى تونس فرص كبيرة لتحسين دمج اقتصاد المنصات، ليسهم ذلك في دعم الشريحة المتزايدة من القوى العاملة المشاركة في هذا القطاع، بالإضافة إلى تحقيق آثار إيجابية على العاملين في الاقتصاد غير الرسمي بشكل عام. تشمل الاعتبارات السياسية في هذا الصدد ما يلي:

- **تعزيز جمع البيانات**: أكد كل أصحاب المصلحة من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ممن أجرينا معهم مقابلات أن نقص البيانات المتعلقة باقتصاد المنصات يمثل تحديًا كبيرًا في عملهم. لذا ينبغي على صانعي السياسات إعطاء الأولوية لزيادة جمع البيانات عن شركات المنصات العاملة في تونس، وكذلك تفاصيل عمال المنصات، والمعاملات، والخصائص الديموغرافية للمستخدمين، ومستويات الدخل، وظروف العمل.
- **تيسير تمثيل العمال**: من الضروري أن يعمل صانعو السياسات على تمكين عمال المنصات من تمثيل أنفسهم في الحوارات والمناقشات الوطنية حول السياسات التي تؤثر مباشرة على مصادر دخلهم، خاصة وأن تجاربهم متنوعة. يمكن أن يسهم تشجيع تمثيل العمال في خلق سياسات أكثر وعيًا وتعزيز الثقة بين عمال المنصات والمسؤولين الحكوميين.
- **تنظيم عمل المنصات**: يجب أن تتناول التشريعات التحديات والفرص الفريدة التي يتميز بها اقتصاد المنصات، وذلك لتحقيق التوازن بين حماية العمال والحفاظ على المرونة التي تسمح بنمو عمل المنصات. ينبغي أن تحمي اللوائح حقوق العمال وتضع خطوطًا واضحة لوضعهم الوظيفي. بدون مثل هذه الإصلاحات، سيظل عمال المنصات في حالة من عدم اليقين، وفي الكثير من الحالات، غير قادرين على تقنين أنشطتهم.
- **استكشاف لوائح ملائمة للقطاعات**: عند تقييم اقتصاد المنصات وتأثيراته، قد يحتاج صانعو السياسات إلى النظر في ما إذا كانت هناك حاجة إلى وضع لوائح مخصصة لقطاعات محددة من المنصات. يجب أن يدرك صانعو السياسات أن القواعد التي تحكم خدمات نقل الركاب أو توصيل الطعام قد لا تكون مناسبة لتنظيم خدمات الأعمال الحرة أو خدمات رعاية الأطفال. يجب أخذ هذه الفروق بعين الاعتبار والنظر فيها بعناية قبل تطبيق قوانين عامة لتنظيم اقتصاد المنصات.

نماذج العمل الجديد
والإدماج في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

مركز إتاحة المعرفة من أجل التنمية
كلية أنسي ساويرس لإدارة الأعمال بالجامعة الأمريكية بالقاهرة

مارس 2025